وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم القانون

العجز في موازنة الدولة وتأثيرها على اقتصادها

بحث تقدم به الطالب

(صفاء الدين روكان اسماعيل)

الى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية – قسم القانون

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

اشراف

م.م. عمار ياسين كاظم

١٤٣٨ هـ

٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

((ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما
وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا))

صدق الله العظيم

سورة النساء آية ٥

الاهداء

الى ملاك الرحمة وجنة الدنيا .... امي الغالية

الى الذي ملأ عيني وملك قلبي .... ابي

الى ....جميع اساتذتي وكل من ساعدني وشجعني وعلمني ان الحياة بدون العلم والمُثل العليا عرضٌ زائل وعبثٌ ضائع .

الى....مشرفي واستاذي الفاضل " و.م. عمار ياسين كاظم "

الذي ساعدني في بحثي طيلة كتابة البحث .

الشكر والامتنان

نحمد الله ونشكر نعمهِ الكثيرة ونشكرهُ سُبحانهُ على اعظم نعمة العقل والعلم .

اذا كان على المرء ان يذكر صاحب الفضل فأني اتوجه مقراً بشكري وعرفاني وخالص تقديري لكل من قدم لي شيئاً من عون وتوجيه من اساتذتي الافاضل واخص بالذكر مشرف البحث " م.م.عمار ياسين كاظم " الذي اشرف على بحثي وعاملني معاملة الأخ لأخيه ومهد الطريق أمامي لكتابة هذا البحث المتواضع .

اقرار المشرف

اشهد أن هذا البحث الموسوم بـ ((العجز في موازنة الدولة وتأثيرها على اقتصادها)) قد جرى تحت اشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون .

المشرف : م.م. عمار ياسين كاظم

التوقيع :

التاريخ : / /٢٠١٧

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١ ـ ٣
المبحث الاول :الاطار النظري لمفهوم عجز الموازنة العامة	٤
المطلب الاول : الموازنة العامة ومفهوم العجز الفرع الاول : المفهوم الاقتصادي والقانوني لمفهوم عجز الموازنة العامة الفرع الثاني : معنى العجز في الموازنة العامة	٥ ٦ـ٧ ٨
المطلب الثاني: اسباب وانواع العجز الموازنة العامة الفرع الاول : انواع عجز الموازنة العامة الفرع الثاني : اسباب العجز في الموازنة العامة	٩ ١٠ـ١١ ١٢ـ١٣
المبحث الثاني : الاثار الاقتصادية المترتبة على طرق حلول عجز الموازنة العامة	١٤
المطلب الاول : طرق حلول عجز الموازنة العامة الفرع الاول : المديونية (الاقتراض الداخلي والخارجي) الفرع الثاني : الاصدار النقدي والضريبة	١٥ ١٦ـ١٨ ١٩ـ٢٠
المطلب الثاني : الاثار الاقتصادية المترتبة على حلول عجز الموازن العامة الفرع الاول : الاثار الاقتصادية المترتبة على المديونية الفرع الثاني : الاثار الاقتصادية المترتبة على الاصدار النقدي والضريبة	٢١ ٢٢ـ٢٣ ٢٤ـ٢٧
الخاتمة	٢٨ـ٢٩
المصادر	٣٠ـ٣١

المقدمة

تعتبر الموازنة العامة للدولة بمثابة خطة مدروسة في ضوء احتياجات وامكانيات الوزارات والاقاليم والمحافظات، وفي ضوء القدرة على تعبئة الموارد الممكن تحقيقها لتغطية النفقات العامة . لذا فأن عجز الموازنة العامة للدولة من اهم المواضيع التي يولي الاقتصاديين اهتماماً كبيراً وذلك لما تمثله الموازنة العامة للدولة من اهمية في الاقتصاد الوطني ، حيث تسعى معظم الدول سواء كانت نامية او متقدمة الوصول لتحقيق التوازن الاقتصادي على جميع الاصعدة . خصوصاً ما تعلق بالتوازن في ميزان المدفوعات والايرادات والتوازن في الموازنة العامة ، لذلك تسعى الدول لتنويع إيراداتها وتنميتها من جهة وترشيد نفقاتها من جهة اخرى.

لذلك فأن معظم الدول تعاني من العجز في الموازنة العامة وذلك بسبب التزايد الهائل في نفقاتها العامة ومحدودية إيراداتها والتي اصبحت لا تستطيع تغطية نفقاتها من جهة ومن جهة اخرى ترتكز ايراداتها على مصادر محدودة وغير مستقرة . ولذلك تعاني منه الدول النامية بوجه التحديد والعراق بوجه الخصوص .واتبعت في هذا البحث الطرق التي تساعد في حلول عجز الموازنة العامة والاثار المترتبة عليها ومدى تأثيرها على اقتصاد الدولة .

اولاً : اهمية البحث

تعد مشكلة العجز في الموازنة العامة على المستوى العالمي واحدة من اهم المشاكل الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد القومي وهذا الامر تطلب تحديد اسباب وانواع العجز وطرق حلول العجز ومدى تأثير العجز في الموازنة العامة على الاقتصاد .

ثانياً : مشكلة البحث

تعاني معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء (ومنها العراق) من ظاهرة العجز في الموازنة العامة والنتائج والتأثيرات الناجمة عنها من مديونية وقروض داخلية وخارجية وضريبة واصدار نقدي ، مما حتم ضرورة تحديد طرق حلول العجز في الموازنة العامة والاثار الاقتصادية المترتبة عليها .

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الحالي الى تحديد طرق حلول عجز الموازنة العامة والتأثيرات الناجمة عنها من خلال تحديد سبل المعالجة عن طريق المديونية (الاقتراض الداخلي والخارجي) و الاصدار النقدي والضريبة والاثار المترتبة عليها ومدى تأثيرها على الاقتصاد .

رابعاً: منهجية البحث

نستخدم الاسلوب الوصفي لاهم ما يتعلق بالعجز ، ويرجع حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة الى مجموعة من العوامل والمؤثرات في جانبي النفقات العامة والايرادات العامة ، فالمعالجة تتركز في هذين الجانبين وبالتالي يجب تحديد الطرق اللازمة للتخلص من الاسباب المؤدية للعجز وتحديد الحلول اللازمة .

خامساً : هيكلية البحث

يعتبر العجز في الموازنة العامة للدولة من اهم المشاكل التي تصيب الموازنة العامة للدولة ، لذا يشتمل هذا البحث على مقدمة ومبحثين نتناول في المبحث الاول :الاطار النظري لمفهوم عجز الموازنة العامة ويقسم الى مطلبين المطلب الاول : الموازنة العامة ومفهوم العجز ويقسم الى فرعين الفرع الاول : المفهوم الاقتصادي والقانوني لمفهوم عجز الموازنة العامة و الفرع الثاني : معنى العجز في الموازنة العامة واما في المطلب الثاني نتكلم عن : اسباب وانواع العجز الموازنة العامة ويقسم الى فرعين الفرع الاول : انواع عجز الموازنة العامة والفرع الثاني : اسباب العجز في الموازنة العامة . اما في المبحث الثاني نتكلم عن : الاثار الاقتصادية المترتبة على طرق حلول عجز الموازنة العامة ويقسم الى مطلبين المطلب الاول : طرق حلول عجز الموازنة العامة ويقسم الى فرعين الفرع الاول : المديونية (الاقتراض الداخلي والخارجي) و الفرع الثاني : الاصدار النقدي والضريبة ، اما في المطلب الثاني : الاثار الاقتصادية المترتبة على حلول عجز الموازن العامة ويقسم الى فرعين الفرع الاول : الاثار الاقتصادية المترتبة على المديونية و الفرع الثاني : الاثار الاقتصادية المترتبة على الاصدار النقدي والضريبة .

المبحث الاول

الاطار النظري لمفهوم عجز الموازنة العامة

تعاني بعض الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدولة واصبح علاجه محوراً لصراح فكري واجتماعي كبير ، فحجم العجز هو قضية اقتصادية فقد اختلف بعض الاقتصاديين في تحديد الاسباب المؤدية الى حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة ولكن من ابرز الاسباب المؤدية للعجز هو مقدار ما تنفقه الحكومة كل سنة بما يفوق ما تفرضه من ضرائب ورسوم وايرادات تحصل عليها . لذا يقصد بالعجز " هو الزيادة في مجموع انفاق الحكومة على الايرادات الحكومية " وهناك اشكال كثيرة للعجز في الموازنة وما يهمنا هنا العجز الهيكلي عندما تزيد النفقات على الايرادات ، ويعود هذا الوضع الى زيادة الانفاق الحكومي بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد وتحمله للأعباء ، ويشير الى وجود خلل في الهيكل الاقتصادي القومي للدولة ٠بحيث يصعب حل هذا العجز اذا تم الاستعانة بالوسائل المالية فقط ٠ وهذا هو الواقع المالي للعراق خلال السنوات المالية الاخيرة ، اذ ان الحكومة العراقية تنفق اكثر من الايرادات العامة الواردة من مبيعات النفط كون الاقتصاد العراقي ريعي يعتمد على النفط بالدرجة الاساس ٠وسوف يتم التطرق في هذا المبحث الموازنة العامة ومفهوم العجز من خلال مطلبين هما :-

المطلب الاول : الموازنة العامة ومفهوم العجز ويتضمن فرعين

الفرع الاول: المفهوم الاقتصادي والقانوني للموازنة العامة

والفرع الثاني : معنى العجز في الموازنة العامة ٠

اما المطلب الثاني: اسباب وانواع العجز الموازنة العامة ويتضمن فرعين

الفرع الاول : انواع عجز الموازنة العامة

والفرع الثاني : اسباب العجز في الموازنة العامة .

المطلب الاول

الموازنة العامة ومفهوم العجز

للموازنة العامة للدولة اهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية . فالموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الايرادات العامة والنفقات العامة وأنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد القومي التي يمكن عن طريقها تحقيق اهداف الدولة الاقتصادية ويمكن ان تعرف الموازنة العامة " بأنها مجموعة التقديرات المعتمدة لمصرفات الدولة خلال سنة مالية مقبلة ووسائل تمويل تلك الموارد المالية المقررة مع حجم الانفاق الحكومي " .[١]

وتعرف ايضاً " بأنها اداة مالية تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة الاهداف السياسية والاقتصادية والتعجيل بها . كما ان لها اهداف اجتماعية كبيرة فهي وسيلة لأعاده الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية واعادة انفاقها لتغطية نفقات الطبقات الفقيرة وهناك اهداف مالية للموازنة تعبر عن كشف المركز المالي للدولة وتبين فيها اذا كان عجزاً ام فائضاً في الموازنة ".[٢]

(١) م.م نجم عبد عليوي : **" دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)"** ، جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد ، منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد ١٣ ،ط ٤ ،٢٠٠٩ ،ص ٤ .

(٢) د. عادل فليح العلي : **"المالية العامة والتشريح الضريبي "** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ط ١، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠٥ .

الفرع الاول

المفهوم الاقتصادي والقانوني للموازنة العامة

أن الموازنة العامة هي خطة مرسومة للسياسة الانفاقية للحكومة فأن لها اثار اقتصادية واجتماعية متنوعة على مستوى الدولة واقتصادها القومي ، فهي خطة تنفيذية قصيرة الاجل تترجم الخطط الاقتصادية للدولة والاهداف بعيدة المدى الى برامج سنوية تعمل على تنفيذ الخطة العامة ٠

مما سبق نتوصل الى المفهوم الاقتصادي للموازنة العامة " بأنها اداة تساعد في ادارة وتوجيه الاقتصاد القومي وأن الموازنة العامة لها اثارا في كل من حجم الانتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعهِ وقطاعاتهِ" ٠[١]

ويمكن تعريفها " بانها وسيلة لمحاربة التضخم او الكساد ووسيلة لتوازن التقلبات الاقتصادية وداعمة للتنمية القومية والتخطيط القومي "

وكذلك يمكن تعريفها " بأنها العملية التي يتم فيها حساب الايرادات والنفقات للدولة في بداية كل سنة مالية " فقد حدد الخبراء الاقتصاديون مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالموازنة هي:-

الايرادات : وهي عبارة عن مجموعة الموارد التي تحصل عليها الدولة سواء كانت داخلية ام خارجية ٠

اما النفقات : هي المصاريف التي تخرج من موازنة الدولة او من ايراداتها لتغطية النفقات الاساسية ٠ [٢]

---

(١) سالم ، د٠ منال عبدالله : **" العجز في الموازنة العامة وأثارها "٢٠١١**، منشور على الموقع الالكتروني الرسمي لجامعة عدمة ، كلية الاقتصاد٠

(٢) مريم مساعدة :**" مفهوم الميزانية "** ، منشورة على الموقع الالكتروني www.mawd٢٠٠٣.com ، ٢٠١٦ ٠

اما المفهوم القانوني للموازنة العامة

يعتبر فقهاء القانون بأن الموازنة العامة للدولة هي قانون لأنها تمر بنفس الاجراءات التي يمر بها تشريع اي قانون وشمولها على احكام قانونية تنظم مالية الدولة كما ان معظم الدساتير تتضمن اسس وقواعد اعداد الموازنة العامة للدولة من حيث الاعداد الى التشريع وتصدر ارقامها بموجب قانون الموازنة السنوي ٠

وقد عرفت الموازنة العامة للدولة بالقوانين المالية لدول العالم المختلفة ومن ابرزها

فقد عرفها القانون الامريكي "بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها " ٠

وعرفها القانون الفرنسي " بأنها وثيقة تنبؤ واقرار الايرادات والنفقات السنوية للدولة ٠٠٠"

وكذلك عرفها القانون الروسي " بأنها الخطة المالية الرئيسية لتكوين الصندوق المركزي العام للدولة واستخدامه من الموارد النقدية للدولة الروسية الاتحادية " ٠

وكذلك عرفها قانون المالي لدولة سوريا " بأنها الخطة المالية الاساسية السنوية لتنفيذ الخطة الاقتصادية وذلك بما يحقق اهداف هذه الخطة ويتفق مع بياناتها العام والتفصيلي " ٠

فضلاً عن قانون اصول المحاسبات العامة العراقية فقد عرفها (بأنها الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة "[1]

(١) د٠ حسن عبدالكريم سلوم ود٠محمد خالد المهايني : **"الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)"**، منشور في مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ٦٤ ، ٢٠٠٧ , ص ٩٥ – ٩٦ ٠

الفرع الثاني

معنى العجز في الموازنة العامة للدولة

العجز يعتبر من اهم المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الدولة ، فالعجز ينمو ويتفاقم من خلال التباين الحاصل مابين النفقات العامة من جهة والايرادات من جهة اخرى ، فيعتبر العجز في الموازنة هو الرصيد السالب بمعنى انه عند القيام بمراجعة الموازنة لابد من وجود تعادل او توازن بين المدخول (الايرادات او العائدات) مع النفقات (المصروفات) وعندما يكون الناتج تفوق النفقات على الايرادات نستطيع القول ان هناك عجزاً في الموازنة العامة للدولة ، وعندما تزيد الايرادات على النفقات فذلك دليل على وجود فائض في الموازنة وهي الرصيد الايجابي للموازنة والحالة العكسية لعجزها ٠

فيمكن تعريف العجز " بأنه انعكاس لعدم قدرة الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة اي زيادة النفقات العامة على الايرادات " ٠[١]

وكذلك يعرف العجز " بأنه تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة اكبر من الايرادات العامة "

وايضاً تعرف " بأنه تلك الحالة التي يكون فيها الانفاق العام اكبر من الايرادات العامة حيث تعجز الايرادات عن تغطية النفقات " [٢]

---

(١) سالم ، د٠ منال عبدالله ،مصدر سابق ،٢٠١١ ٠

(٢) عبدالمجيد قدي :**" المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية "** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،٢٠٠٣،ص ٢٠١ ٠

المطلب الثاني

انواع واسباب عجز الموازنة العامة

لا يمكن ارجاع سبب حدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدولة الى سبب وحيد لأنها ظاهرة مركبة ومعقدة ترجع اسبابها وانواعها الى شبكة من العوامل التي تسهم في حدوثها ، فتزايد الاعتماد على السياسة المالية العامة لمعالجة مشكلات الدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة ، ونمو الانفاق العام بمعدلات تفوق نمو الايرادات العامة يؤدي الى ظهور العجز وتعدد اسبابه وانواعه ، كما ان زيادة الانفاق الاستثماري والحاجة الى ذلك في البلدان النامية بصورة اصبحت فيها المالية مضخة اساسية للنمو وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي ولد ومهد لحدوث العجز الموازنة العامة٠وللعجز في الموازنة العامة اثار متعددة تعتمد وتتحدد طبقاً لطريقة تمويله التي تجري بطرق متعددة يعتمد احدها على حجم العجز المالي والظروف الاقتصادية واهداف السياسة الاقتصادية ومستويات التخم واسعار الفائدة وعرض النقد وغير ذلك ٠

وفي هذا المطلب سنتطرق من خلال فرعين الفرع الاول نتكلم فيه عن انواع العجز في الموازنة العامة والفرع الثاني عن اهم الاسباب المؤدية لحدوث ظاهرة العجز في الموازنة ٠

الفرع الاول

انواع عجز الموازنة العامة

العجز في الموازنة العامة يأخذ بوجه عام شكلين احداهما يكون العجز هيكلياً اي ناتجاً عن ضعف الجهاز الانتاجي للدولة وعدم قدرة الايرادات العامة على ملاحقة التزايد في النفقات العامة والثاني ان يكون العجز المؤقت ناتجاً عن اتباع احدى السياسات التي يتم اختيارها للإحداث هذا العجز في الموازنة العامة ٠

وتتوقف طريقة قياس العجز على طبيعة الهدف المرجو تحقيقه من وراء هذه العملية لذا هناك عدة انواع للعجز في الموازنة العامة ومن اهمها هي :-

١- **العجز الشامل :** هو الذي يقيس الفرق بين اجمالي النفقات الحكومية متضمنة مدفوعات الفوائد دون اقساط القروض المستحقة ، وبين الايرادات العامة (الايرادات الضريبية وغير الضريبية) ، وعليه فان العجز المالي يعكس الفجوة التي يجب تغطيتها بالاقتراض العام ، بما في ذلك الاقتراض المباشر من البنك المركزي ٠

٢- **العجز الجاري :** هو الفرق بين الانفاق الجاري والايرادات الجارية ، حيث لا يأخذ الانفاق الاستثماري في هذا المفهوم ، و المنطق الكامن وراء ذلك هو ان زيادة الانفاق الحكومي على الايرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الاصول للحكومة ٠[١]

(١) ا٠م٠ دنان راضية:**" عجز الموازنة العامة في الجزائر (اسباب وحلول)"**، الجزائر ،٢٠٠٩ ، ص٥ ٠

٣- **العجز الاساس:** يتضمن العجز الجاري فوائد الديون الا ان الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي ، مما يعني ان الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليس حالية ، وعليه يمكن القول ان العجز الاساسي يستبعد فوائد الديون ليتمكن من اعطاء صورة السياسات المالية الحالية ٠

٤- **العجز التشغيلي** : (او العجز المصحح للتضخم) وهو العجز الموحد للقطاع العام مطروح منه ذلك الجزء من الفوائد الذي تم دفعه تعويضاً للدائنين عن خسارة التي لحقت بهم نتيجة التضخم ٠ ومن ثم العجز التشغيلي يحاول قياس العجز في ظروف التضخم ، وعليه يتمثل العجز في متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام ناقص الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم ٠

٥- **العجز الهيكلي :** وهو العجز الشامل مصحح بإزالة العوامل الاتية او المؤقتة على الموازنة العامة دون ان تعكس القيمة الحقيقية في المدى الطويل ٠ ويعبر العجز الهيكلي عن الجزء من النفقات العامة التي لم تستطيع الايرادات العامة تمويله او تغطيته بصفة مستمرة ، وهو راجع على عدم قدرة الايرادات العامة على مواكبة تزايد نمو في النفقات العامة وهذا النوع الاخير من العجز يتطلب علاجه عن طريق التخفيض من معدل نمو الانفاق العام ، او تعظيم نمو الايرادات العامة ، اوعن طريق اصلاحيات هيكلية للأسعار واسعار الفائدة واسعار الصرف ٠[١]

العجز الهيكلي = العجز الشامل – العجز

---

(١) ا٠م٠ دنان راضية، **مصدر سابق**،٢٠٠٩ ، ص٦ ٠

الفرع الثاني

اسباب العجز في الموازنة العامة للدولة

ان سبب حدوث ظاهرة العجز في الموازنة العامة للعراق لا يرجع الى سبب وحيد لأنها ظاهرة مركبة ومعقدة ترجع اسباب عدة تسهم في حدوثها ، فالعجز هي حالة اقتصادية ومالية تعاني منها الموازنة المالية بسبب وجود خلل في تركيبتها ، فعندما يحدث ارتفاع في نسب المصروفات مع انخفاض الايرادات ، يؤدي ذلك الى عرقلة النشاط الاقتصادي والتأثير عليه سلبياً ، فينتج عن ذلك زيادة في نسب الديون والقروض المترتبة على الموازنة العامة ، لترتفع نسبة العجز المتراكمة ومن ابرز الاسباب المؤدية الى حدوث العجز في الموازنة العامة هي :

١- عدم مواكبة الموارد والايرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة ، بل اتجهت بعض الدول النامية نحو الانخفاض مما فاقم العجز في الموازنة ، وهنا يكمن السبب في الضعف الشديد الذي يتسم به العبء الضريبي (التي تقاس نسبة حصيلة الضريبة الى الناتج الاجمالي) ٠، حيث تتراوح هذه النسب بالدول النامية بمقدار (١٥%) في حين تبلغ في الدول المتقدمة بنسبة (٣٠%) وترجع ضعف الطاقة الضريبية في البلدان النامية الى العديد من العوامل منها انخفاض مستوى دخل الفرد وعدم خضوع اصحاب الدخول العليا للضرائب وانخفاض الوعي الضريبي للمواطن وتدني المستوى المهني والتقني للعاملين بالجهاز الضريبي وتفشي الفساد وانتشار التهرب الضريبي٠ [١]

(١) م٠ سالم عبدالحسين سالم :**" عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)"**،كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، منشور مجلة العلوم الاقتصادية والادارية بغداد ،العدد١٨،المجلد١٨، ٢٠١٢،ص ٢٩٦ ٠

٢- ارتفاع نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات العامة ، اضافة الى النقص في مصادر تمويل الموازنة ٠

٣- غياب سياسة ترشيد الانفاق العام وضعف كفائته ، حيث يسود على الانفاق العام طابع التبذير والاسراف في المظاهر الكمالية والتمسك بذلك ، وهذا ما نجده واضحا في في السيارات الحكومية ، ففي كل المجالات ثمة انفاق حكومي غير رشيد يفترس الموارد المالية العامة ٠[١]

٤- تزايد الانفاق العسكري بالشكل الذي يجعله يتبوأ دوراً لا يستهان به في رفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات عالية لاسيما في الدول التي تتعرض الى تهديدات خارجية كبيرة ، ويشمل الانفاق العسكري الاجور والرواتب والمستلزمات واستيراد الاسلحة والمعدات وكلف صيانتها وكلف الاستعانة بالخبرات الاجنبية ٠

٥- تفشي حالات الفساد الحكومي مما يؤدي الى ضاع الكثير من مبالغ الانفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته ٠ يرافق ذلك تردي منظومة القيم الاخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع مما يؤدي الى رفع تكاليف الاستثمارات العامة ٠

٦- يعكس حجم الانفاق العام وتطوره مدى تطور حجم الحكومة ودورها في النشاط الاقتصادي وفاعليتها في ادارة الاقتصاد القومي الذي اخذ بالتزايد كماً ونوعاً ٠

(١) م٠ سالم عبدالحسين سالم ،مصدر سابق ،٢٠١٢،ص ٢٩٧

المبحث الثاني

الاثار الاقتصادية المترتبة على طرق حلول عجز الموازنة العامة

تمثل مشكلة عجز الموازنة العامة واحدة من اهم المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد بصفة عامة ٠ وهي من اهم الموضوعات التي اشتد الجدل حولها لاسيما بعد اتجاه العجز المتزايد في الموازنة العامة والذي صاحبه ارتفاعاً مستمراً في الدين العام ٠

وان العجز في الموازنة العراقية يعتبر عجزاً هيكلياً وليس دورياً ٠ لأنه غير مرتبط بالدورة التجارية ، بل هو مستمر في التزايد برغم معدلات النمو المرتفعة في العجز ٠

لقد تعددت الاثار السلبية والمخاطر الناجمة عن تفاقم عجز الموازنة العامة في العراق وتحوله من كونه وسيلة لعلاج المشاكل الاقتصادية المتمثلة بالركود والبطالة والفقر ولدفع عجلة التنمية الاقتصادية الى حالة تحول الاستقرار الاقتصادي ، ويعد العجز المتزايد والمزمن في الموازنة العامة سبباً قوياً من اسباب التضخم وتفاقم الديون بسبب المديونية (الاقتراض الداخلي والخارجي) ٠

ومن الاثار الاقتصادية فهو يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك والادخار والاستثمار والمستوى العام للأسعار ومستوى التشغيل وفي العرض النقدي ٠

وفي هذا المبحث سوف نتكلم عن الاثار الاقتصادية المترتبة على طرق حلول عجز الموازنة العامة من خلال هذا المبحث حيث يقسم الى مطلبين المطلب الاول : طرق حلول عجز الموازنة العامة ويقسم الى فرعين الفرع الاول : المديونية (الاقتراض الداخلي والخارجي) و الفرع الثاني : الاصدار النقدي والضريبة ، اما في المطلب الثاني : الاثار الاقتصادية المترتبة على حلول عجز الموازن العامة ويقسم الى فرعين الفرع الاول : الاثار الاقتصادية المترتبة على المديونية و الفرع الثاني : الاثار الاقتصادية المترتبة على الاصدار النقدي والضريبة .

المطلب الاول

طرق حلول عجز الموازنة العامة

ان تصاعد حدة الضغوط التضخمية وتفاقم أعباء الديون واستنزاف الاحتياطات وتفاقم مشكلة العجز وما ينجم عن ذلك من تدني الثقة بالاقتصاد القومي ، كل هذا جعل موضوع العجز في الموازنة العامة يحتل مكاناً بارزاً في برنامج الاصلاح الاقتصادي ٠

وهنا يبرز دور لإيضاح الطرق الممكنة لوضع الحلول للحد من العجز في الموازنة العامة عن طريق التمويل بالاقتراض الداخلي (المحلي) من خلال البنك المركزي والجهاز المصرفي ككل ، او عن طريق التمويل غير المصرفي من خلال بنك الاستثمار القومي واذونات الخزانة وحصيلة الخصخصة وموارد اخرى ٠

او التمويل عن طريق الاقتراض الخارجي ويتم عن طريق اقتراض الحكومة من صندوق النقد الدولي او عن طريق دول خارجية اخرى وهذا ما يسمى بالمديونية ٠

وعندما تتفاقم المديونية تضطر الدولة اللجوء الى تمويل العجز عن طريق الاصدار النقدي من خلال اصدار عملات جديدة مما يؤدي الى حصول التضخم المالي ٠

وكذلك تستطيع الدولة استخدام الضرائب كحل بديل لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ٠

وفي هذا المطلب سنتكلم عن طرق حلول عجز الموازنة العامة من خلال فرعين هما الفرع الاول : المديونية (الاقتراض الداخلي والخارجي) و الفرع الثاني : الاصدار النقدي والضريبة٠

الفرع الاول

المديونية (الاقتراض الداخلي والخارجي)

من السمات البارزة للموازنة العامة للدولة العجز المتكرر بين الايرادات والنفقات بالإضافة الى عجز الايرادات العامة من تغطية اقساط المديونية ، لذلك استحدثت الحكومة العراقية تمويل الموازنة لتغطية العجز عن طريق الاقتراض وقد اغرقت البلاد بالمديونية منذ انفجار الازمة الاقتصادية وخاصة في الفترات الاخيرة بسبب الضغوط السياسية والظروف التي مر بها العراق في الآونة الاخيرة ٠

وكان العراق يحتل احد المراكز الصناعية والتجارية المتقدمة في الشرق الاوسط والعالم ٠ الا انه اصبح يعاني من فجوة التخلف التنموي التي اصبحت تتسع يوماً بعد يوم وشلل تام في البنية التحتية فضلاً عن انتشار الفساد الاداري والمالي وارتفاع كبير في معدلات البطالة والتضخم وانخفاض المستوى المعيشي وزيادة مستمرة في الاسعار وتحول العراق من بلد غني الى بلد فقير يرزح تحت وطأة القروض والديون الخارجية الثقيلة والتعويضات القاسية ويستقطب الدول المانحة للمساهمة في اعماره ٠[1]

وفي هذا الفرع سوف نتكلم عن معنى المديونية ومعنى الاقتراض والاقتراض الداخلي والخارجي ٠

(١) د٠ حامد عبد حداد :**" المديونية العراقية "**،منشور في مجلة الدراسات العليا في جامعة بغداد ، العدد ٣٣، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٥ ٠

ويقصد بالمديونية " بأنها العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الاموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث ازمة المديونية " ٠[١]

وكذلك تعرف " بأنها الديون المتراكمة على الدولة تجاه صندوق النقد الدولي وبالتالي فهي تشكل عائق في التنمية الاقتصادية بسبب عدم قدرة الدولة على التسديد "٠

وتقسم الديون الى ديون داخلية وديون خارجية حسب المصدر، اما حسب القانون فتقسم الى ديون عامة وديون خاصة ، اما حسب المدة (الآجال) فتقسم الى ديون قصيرة الاجل وديون طويلة الاجل ،وكذلك تقسم الى حسب الاستعمال قروض استهلاكية وقروض استثمارية٠

اما **معنى القرض** " هو مبلغ من المال تحصل عليه الحكومة من الجهات الاخرى اي (الافراد ، البنوك ، مؤسسات مالية ، هيئات محلية او دولية) ٠ مع التعهد بسداد المبلغ الذي يتم اقتراضه مع فائدته وذلك وفق الشروط التي يتضمنها القرض " ٠[٢]

ويعتبر القرض من الايرادات الاستثنائية التي تلجأ اليها الدولة عند وجود عجز مستمر ومزمن في الموازنة العامة للدولة ومن اجل تمويل التنمية الاقتصادية للدولة وتنشيط النمو الاقتصادي ويمكن تقسيم القروض الى حسب المكان قروض داخلية وخارجية ، وايضا يمكن تقسيمها حسب الحرية في الاكتئاب الى قروض اجبارية واختيارية ، وايضاً يمكن تقسيمها حسب توقيت القرض الى قروض مؤبدة ومؤقتة ٠

(١) ٠١قحايرية امال :**" اسباب نشأة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية "** ، جامعة الشلف الجزائر ، منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد ٣ ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٦ ٠

(٢) د٠ فليح حسن خلف :**" المالية العامة ، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي "** ، عمان ،ط١ ،٢٠٠٨ ،ص ٢٠٤ ٠

و اما **القروض الداخلية** تعرف" بأنها القرض الذي تحصل عليه الدولة من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين في اقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين ام اجانب "[١]

وتتمتع الدولة بالنسبة للقروض الداخلية بحرية كبيرة اذ انها تضع شروط القرض المختلفة وتبين المزايا الممنوحة للمقترض ، وكيفية السداد ، حيث تفضل الدولة الاقتراض الداخلي لأنه لا يترتب عليه اقتطاع من ثروة الاقليم ٠

ومن اهم مصادر الاقتراض الداخلي من المصرف المركزي او من المصارف الاهلية او التجارية الاستثمارية وغيرها٠

اما **القروض الخارجية** تعرف " بانه القرض الذي تحص عليه الدولة من الحكومات الاجنبية او من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين المقيمين في الخارج ، وكذلك القروض التي تحصل عليها من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للتنمية وصندوق النقد الدولي والهيئة الدولية للتنمية " [٢]

وتلجا الدولة الى القرض الخارجي في حالة عدم كفاية الايرادات على تغطية النفقات العامة وكذلك لاحتياجها للعملات الاجنبية لاستيراد ما تحتاج اليه لدعم التنمية الاقتصادية ٠

---

(١) حامد عبدالمجيد دزار ومحمد عمر ابو دوح: **"مبادئ المالية العامة "** ، مصر ، منشور في الدار الجامعية شارع زكريا نعيم الابراهيمية ، الاسكندرية ، طبعة ٢٠٠٥، ص ٤٥ ٠

(٢) حامد عبدالمجيد دزار ومحمد عمر ابو دوح: مصدر سابق، ص ٤٥-٤٧ ٠

الفرع الثاني

الاصدار النقدي والضريبة

بسبب العجز المتزايد في الميزانية العامة للدولة وكثرة المديونية ونتيجة النقص في حصيلة الضريبة ، فتضطر الدولة الى البحث عن مصادر للإيرادات العامة لتمويل نفقاتها ، وهذه المصادر على تعددها قد لا تكفي في تمويل هذه النفقات فتضطر الدولة لتغطية هذا العجز بطبع اوراق من النقد المحلي تسمى بالإصدار النقدي الجديد ، ويكون الهدف منها زيادة التيار النقدي في ايدي الافراد ، ليزيد من حجم الطلب الكلي على كميات السلع والخدمات الموجودة في المجتمع ، ونظراً لعدم قدرة الجهاز الانتاجي على تلبية الزيادة في الطلب فان اسعار السلع والخدمات يزداد ، مما يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود ، ويحدث التضخم لذا تسمى هذه الوسيلة بالتمويل بالتضخم ٠

ويعرف التمويل بالتضخم او التمويل بالعجز " ارتفاع اسعار السلع والخدمات نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للنقود**"** ٠[١]

اي عندما تنخفض القوة الشرائية للنقود مقابل الحصول على السلع والخدمات المعتادة ٠

ويعرف التضخم النقدي (الاصدار النقدي) " بانه ارتفاع في اسعار الناجم عن زيادة الانفاق الحكومي (عن طريق الاصدار النقدي الجديد) وعدم تناسب هذه الزيادة مع كمية السلع والخدمات المنتجة عند حدوث تلك الزيادات **"** [٢]

(١)٠١ هناء الاديمي : **" التضخم واثاره الاقتصادية والاجتماعية "، ١٩٩٩**،ص١ ٠

(٢) د٠ ادريس ابابا اوطو اكونجديت :**"التمويل بالعجز بين الانتعاش الاقتصادي والتضخم النقدي "**،٢٠١٥ ، ص٢ ٠

اما الضريبة فتعرف " بأنها تحويل اجباري ولكنها ليست غرامه للأصول من القطاع الخاص الى القطاع العام ، تفرض وتجبى على اساس معايير مقررة مسبقاً منى دون استلام منصفة محددة مباشرة بنفس القيمة ، لتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والوطنية " .[١]

وكذلك تعرف الضريبة " بأنها مبلغ من النقود تجتبيه الدولة جبراً من الافراد دون مقابل لغرض تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف التابعة من فلسفة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية " . [٢]

وان الضرائب بنوعيها المباشر وغير المباشر تمكن الحكومة العراقية من زيادة في ايراداتها لتمويل نفقاتها العامة لتنمية النشاط الاقتصادي للدولة ، في الآونة الاخيرة مر البلد بوضع اقتصادي صعب نتيجة الارتفاع والانخفاض المستمر للنفط باعتباره المورد الرئيسي في العراق ،و كذالك نتيجة الاوضاع الامنية الداخلية الغير مستقرة نتيجة الصراعات المستمرة ، مما ادى الحكومة تفعيل نظام الضرائب وزيادة نسبها للتخفيف من حدة العجز المستمر في الموازنة العامة .

(١) اسماعيل خليل رمضان : **" المحاسبة الضريبية "** ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص ٢٩ .

(٢) رضا صاحب ابو حمد الـ علي :**" المالية العامة "** ، منشور في الدار الجامعية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٩ .

المطلب الثاني

الاثار الاقتصادية المترتبة على حلول عجز الموازنة العامة

انكر اصحاب المدرسة الكلاسيكية وما تبعها من نقديين وكلاسيك جدد اي دور للنفقات العامة في التأثير على زيادة الاستثمار والانتاج والتوظيف ، مؤيدين في ذلك النظرة القائلة بأن الاختلال الاقتصادي سببه اختلال في عرض النقود الناشئ عن عجز الموازنة العامة للدولة وتدخلها بالنشاط الاقتصادي ٠ في المقابل تنادي النظرية الكينزية وما تبعها من مدارس تبنت فكر كينز بأن يكون للحكومة دور اساسي في النشاط الاقتصادي ، فالعجز المستمر والمزمن في الموازنة العامة للدولة اثر بشكل كبير على اقتصاد الدولة ،مما حتم على الدولة للتخفيف من حدة العجز اضطرت الدولة الاقتراض الخارجي من بعض الدول ، او من صندوق النقد الدولي وغيرها، او الاقتراض الداخلي من البنك المركزي او المصرفي او المصارف التجارية وغيرها ، او عن طريق الاصدار النقدي او زيادة حصيلة الضريبة المفروض على الفرد ، فلها اثار اقتصادية واضحة والمتأثرة على طبيعة الحلول الموضوعة في علاج عجز الموازنة العامة، وبالتالي فأنها تأثر بشكل مباشر في الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك والادخار والاستثمار والمستوى العام للاسعار ومستوى التشغيل ٠

وفي هذا المطلب سنتكلم عن الاثار الاقتصادية المترتبة على حلول عجز الموازنة العامة من خلال فرعين هما :

الفرع الاول : الاثار الاقتصادية المترتبة على المديونية ٠

الفرع الثاني :الاثار الاقتصادية المترتبة على الاصدار النقدي والضريبة ٠

الفرع الاول

الاثار الاقتصادية المترتبة على المديونية

وقع العديد من البلدان النامية ومن بينها العراق في فخ المديونية وبلغ حجمها مستويات حرجة باتت تؤثر على الوضع الاقتصادي للدولة ولم تقتصر عمليات الاقتراض على الدول النفطية فحسب ، بل حتى الدول الغير نفطية ، وقد رافق ذلك تصاعد في حجم مدفوعات الدين واصبحت تلتهم جانباً كبيراً من حصيلة الصادرات من النفط والسلع والخدمات الاخرى ٠

وشكل هذا حملاً ثقيلا على خطط التنمية المستقبلية وبرنامج الاصلاح الاقتصادي للدولة ومن اهم الاثار الاقتصادية المترتبة على المديونية هي :

١- تؤثر المديونية في تناقص الانفاق على الاستثمارات العامة ومن ثم تناقص راس المال كنتيجة لعدم كفاية اجمالي الاستثمارات ٠

٢- تؤثر في التنمية الاقتصادية وتدهور النشاط الاقتصادي وتؤثر في مستوى الاستهلاك المحلي ٠

٣- تؤدي مشاكل المديونية الى فرض ضرائب اعلى في المستقبل ٠

٤- تؤدي المشاكل المالية للدولة الى خلق جو من عدم التأكيد حول ما يمكن ان تلجا اليه الدولة من اساليب لتمويل الانفاق العام ٠ حيث ترجع هذه التوقعات امكانية استخدام التضخم كوسيلة لتمويل الخزانة وهذا يؤدي الى الارتفاع المستمر في السلع الشرائية وبالتالي يؤثر على دخل الفرد وخاصة الطبقات قليلة الدخل ٠[١]

(١) م٠د٠ رافعة ابراهيم الحمداني وم٠م٠ ميادة سالم الاعرجي :**" دراسة اثر المديونية على سياسات الاستثمار "**، منشور مجلة الادارة والاقتصاد بغداد،العدد ٨٤ ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٨ ٠

٥- تتبع الجهة المانحة للقروض الخارجية شرط تجعله صعب المنال كتقديم الضمانات او توقيع طرف ثالث كضمان للعقد او تطلب سداد الفوائد مقدماً او سداد قيمة القرض دفعات ٠

٦- ان حجم المديونية يؤدي الى حالة التبعية الاقتصادية وان الدائن في مثل هذه الحالة يفترض برامج اقتصادية معينة تجاه المدين بغية الحصول على الدين ، مما جعل الدولة تفرض سياسة صارمة للتقشف من اجل اعادة الهيكلية الاقتصادية والتخفيف من اعباء المديونية ٠ ٠

٧- تؤثر المديونية الخارجية على الخطط الانمائية من خلال تحليل اثارها على الادخار المحلي بشكل مباشر وغير مباشر في معظم الدول النامية فهي تستحوذ على نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي فتشكل انقاصاً كبيراً للموارد المالية التي كان من الممكن ان تتجه الى الادخار والتوسعالاقتصادي٠[١]

٨- تؤثر المديونية على الطاقة الاستيرادية اذا استطاعت الدولة توفير قدر كافي من المال اللازم لاستيراد الآلات والمعدات الانتاجية الضروري للتوسيع الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في المقدرة الاستيرادية منها حجم وعائدات الصادرات وتكلفة السلع المستوردة وخدمة الديون التي تتمثل بمجموع الاقساط والفوائد التي تدفعها الدولة لديونها ٠

٩- ان ارتفاع اعتماد الدول على القروض والمديونية ادى الى تزايد في معدلات التضخم في هذه الدول ، لما تشكله من ضغط على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة وبالتالي يؤدي الى خفض العملة الوطنية استجابة لضغوط الاطراف الدائنة٠ [٢]

---

١. م٠د٠ رافعة ابراهيم الحمداني ،مصدر سابق ،٢٠١٠ ، ص١٤٩٠

٢. مصطفى سيد محمد:" الاثار السياسية والاقتصادية للدول العربية "،٢٠٠٤ ،ص٥ ٠بحث منشور على الموقع الالكترونيwww٠aljazeera.net

الفرع الثاني

الاثار الاقتصادية المترتبة على الاصدار النقدي والضريبة

١- الاثار الاقتصادية المترتبة على الاصدار النقدي

يرتبط الاصدار النقدي لدى العامة بفكرة طبع نقود جديدة ، ويسمى كذلك بالتمويل التضخمي ، ويتم استخدامه من قبل الدول النامية خاصة ، نتيجة نقص في حصيلة الضرائب بحكم محدودية الدخول ومحدودية النشاطات الاقتصادية والتي بدورها تحدد القدرة على تحصيل الايرادات الضريبية ، بالإضافة على محدودية قدرتها على الاقتراض الداخلي والخارجي ٠

ان عملية الاصدار النقدي تمثل ديناً على الاقتصاد القومي ، لان وحدة النقد الجديدة هذه تعبر عن قوة شرائية ، تفقد قيمتها ان لم تجد سلعا وخدمات يطرحها الانتاج القومي ، وبذلك هي تمثل ديناً ينبغي الوفاء به من خلال دعم القدرة الانتاجية للمجتمع قبل التفكير في امر تغدية الدورة النقدية فيه باي اصدار نقدي جديد ، والا تحقق الاتجاه العكسي ، وهذا يعرض الاقتصاد للخطر وان الافراط في الاصدار النقدي يؤدي الى اثار اقتصادية تؤثر في التنمية الاقتصادية ومن ابرزها هي:-

ا- ارتفاع الأسعار وكمية النقود المتداولة :

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قيمة النقود ونتج عن ذلك اضطراب في السوق بين البائعين والمشترين ، المنتجين والمستهلكين مما يدفع صغار المدخرين إلى استبدال العملة المحلية التي تفقد قيمتها يوماً بعد يوم ويلجأون إلى استبدالها بعملات أكثر استقراراً أو شراء الذهب أو العقارات ، وذلك لأن التضخم يلعب بمنظومة الأسعار النسبية المختلفة لأن ارتفاع الأسعار لا يشمل جميع السلع والخدمات بنسبة واحدة أو في

وقت واحد فبعض السلع والخدمات ترتفع أسعارها بسرعة في حين أن البعض الآخر يتغير بسرعة أقل كما أن بعض السلع والخدمات تظل أسعارها جامدة ، ولهذا فهناك من يتضرر من التضخم المستمر كما أن هناك المستفيد من التضخم .

٢- التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع :

تتأثر الشرائح الاجتماعية ذوي الدخول الثابتة من موظفي الحكومة والمتقاعدين وتتدهور دخولهم بسبب التضخم في حين يستفيد أصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار فتزيد دخولهم عادة مع ازدياد معدلات التضخم .[١]

٣- إعادة توزيع الثروة القومية على نحو عشوائي :

يتعرض صغار المدخرين لأصول مالية إلى خسائر كبيرة عندما تنخفض القيمة الحقيقية لمدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار ، في حين يستفيد من ارتفاع الأسعار أولئك الذين يستثمرون أو يدخرون في أصول عينية كالأراضي أو الذهب . [٢]

٤- ان زيادة الاصدار النقدي يقلل من قيمة العملة الوطنية بجانب العملة الاجنبية فيؤدي الى تراجع الصادرات الوطنية مما يؤدي الى انخفاض الايرادات٠

٥-ان اي زيادة في الاصدار النقدي لا يقابله زيادة في الانتاج والسلع والخدمات مما يؤدي الى البطالة ويزيد نسبة الفقر في المجتمع ٠

٦-يؤدي التضخم الى التأثير سلباً على نوعية الاستثمارات وارتفاع تكاليفها ٠

---

(١) ا٠ هناء الاديمي ، مصدر سابق ، ١٩٩٩ ، ص ٣ ٠

(٢) ا٠ هناء الاديمي ، مصدر سابق ، ١٩٩٩ ، ص ٣ ٠

٢- الاثار الاقتصادية المترتبة على الضريبة

تلعب الضرائب بوصفها اقتطاعاً من دخول الافراد وثرواتهم دوراً مهماً في اقتصاديات الدول كافة ٠ فتستخدم اداة من ادوات السياسة المالية في التأثير على الانتاج والاستهلاك والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وقد تفرض الضرائب عادة على دخل الشخص او على راس ماله ، وقد يتحمل المكلف القانوني اثر تلك الضريبة مباشر بنقل عبء تلك الضريبة الى الغير ، وسواء يتحملها المكلف القانوني او نقل عبئها فان لها اثار اقتصادية على استهلاك الفرد ومدخراته، وغالباً ما يتأثر المنتجون بالمستهلكين وليس يمتد ذلك الاثر الى المنتجين فحسب بل يمتد الى توزيع والى المستوى العام للاسعار٠

وهنا سنذكر من اهم الاثار الاقتصادية المترتبة على الضريبة وهي :

١- اثر الضرائب في الاستهلاك والادخار

ان الاستهلاك يتأثر بحجم الدخل لدى المستهلك فان ارتفاع او انخفاض الدخل يؤثر بالكميات المستهلكة ، اما بالنسبة للادخار هو ايضاً يتأثر بحجم الدخل والميل للاستهلاك لان الادخار هو ما يتفضل من الاستهلاك ٠ فالضرائب المباشرة وهي تتخذ من الدخل وعاءاً لها يكون اثرها في الادخار اكثر منه في الاستهلاك ، لان الطبقة العليا هي المحتملة لعبء هذه الضريبة ولان الادخار اكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات الحاصلة في الدخول ٠ اما الضرائب الغير مباشرة هي تقع على السلع والخدمات فأنها بطبيعة الحال ستؤدي الى رفع ثمن السلع ، وبالتالي خفض الاستهلاك بنسبة اكبر من خفض الادخار وتكوين ادخار اجباري لصالح الدولة ، كما انها تؤدي الى خفض المبيعات وبالتالي تؤثر في خفض مدخرات ارباب العمل ٠[١]

(١) بن سنوسي ليلى وجديد مسعودة :**" الضرائب واثارها على التنمية الاقتصادية "** ، الجزائر ، ٢٠٠٢ ، ص٥٥ ٠

٢- اثر الضرائب في الانتاج

تأثير الضرائب في المتغيرات الاقتصادية اي الكميات الاقتصادية (الادخار ، الاستهلاك ، الاستثمار) وتأثيرها على عناصر الانتاج (العمل ورؤوس الاموال)٠فأن ضرائب الدخل المرتفعة من شأنها اضعاف حوافز العمل والانتاج لدى الافراد ، وتعمل الضرائب المعتدلة على زيادة انتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص الضريبة ،وتؤثر الضريبة في الانتاج من خلال تأثيرها في القدرة على العمل لكون الضريبة اقتطاع من دخول الافراد ، مما يضر العاملين في نقص استهلاكهم من السلع الضرورية وبالتالي نقص في قدراتهم على العمل ٠وكما تؤثر في حجم الاستثمار ،اذ يعتمد على حجم المدخرات فاذا ادت الضريبة الى نقص الدخول ادى ذلك الى نقص المدخرات ٠[١]

٣- اثر الضرائب في التوزيع

ينشأ عن الضرائب سوء توزيع الدخول والثروات اذ اصابت الفئات الفقيرة اكثر من الغنية في حالة الضرائب الغير مباشرة وبعكسه في الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية ، حيث تصيب الدخول المرتفعة مما يؤدي الى تقليص التفاوت في التوزيع٠

٤- اثر الضرائب في المستوى العام للأثمان

تقلل الضرائب المقتطعة من دخول الافراد طلبهم على السلع والخدمات فيتجه المستوى العام للاثمان نحو الانخفاض ،والواقع ان لكل ضريبة مفروضة على سلعة معينة تاثيرها في ثمنها ، حيث تميل الى رفع ثمنها ،بمقدار الضريبة كلاً اوجزءاً٠[٢]

(١) م٠م٠ محمود جمام :**"النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية"** ، دراسة حالة الجزائر ، ٢٠١٠ ،ص ٦٤ ٠

(٢) م٠م٠ محمود جمام ، مصدر سابق ، ٢٠١٠،ص ٦٥ ٠

الخاتمة

وفي الاخير يمكن القول ان مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة تعتبر من اهم المشاكل التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد ، لذلك فأن معظم الدول تعاني من العجز في الموازنة العامة وذلك بسبب التزايد الهائل في نفقاتها العامة ومحدودية إيراداتها والتي اصبحت لا تستطيع تغطية نفقاتها من جهة ومن جهة اخرى ترتكز ايراداتها على مصادر محدودة وغير مستقرة .

ومن المفيد ان يؤخذ بنظر الاعتبار انه لا يمكن التقليل والحد من ظاهرة العجز بالاعتماد فقط على القروض الداخلية والخارجية او الاصدار النقدي او رفع الرسوم الضريبية لتحقيق تنمية اقتصادية وانما يجب تفعيل ودعم الانتاج المحلي (الصناعي والتجاري والزراعي) بجانب النفط لأنه المورد الرئيس في اقتصاد العراق وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص لدعم الاقتصاد الوطني للحد من العجز المستمر في الموازنة العامة ٠

الاستنتاجات

١- انخفاض الوعي الضريبي في العراق بشكل كبير وملحوظ الذي جعل المكلف بدفع الضريبة استخدام شتى الطرق القانونية وغير القانونية من اجل التهرب الضريبي ٠

٢- ان كمية المديونية زاد بشكل كبير مما فاقم العجز المزمن والمستمر في الموازنة العامة مما قل من حجم الايرادات العامة لتغطية النفقات العامة ٠

٣- بسبب الاصدار النقدي تدهورت قيمة الدينار العراقي مقارنة ببقية العملات النقدية الاخرى ٠

٤- عدم تفعيل واهتمام من قبل الحكومة لتشجيع الانتاج المحلي ويشمل الانتاج (الزراعي والصناعي والتجاري) والاعتماد على الاستيراد فقط مما قلل من قيمة وظمور في الانتاج المحلي ٠

٥- غياب الرقابة المالية وتفشي حالات الفساد في كافة دوائر الدولة ٠

المقترحات

١. ان تقوم الحكومة باتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة إيراداتها من خلال رفع الرسوم الجمركية على المستوردات وزيادة التحصيل من الضرائب من خلال تغيير هيكلي في قوانين الضرائب التي لا تساعد كثيرا، في الوقت الحالي، على جمع الضرائب بشكل جيد والتي لا تحد من التهرب الضريبي.

٢. اعادة تنشيط عمل المصارف (الزراعية والصناعية والعقارية) لتسريع عملية النمو والتنمية وتعتبر هدفاً حيوياً للسلطات النقدية والاقتصادية٠

٣. دعم اجراءات البنك المركزي في توفير احتياطيات العملة الاجنبية والتقليل من الاعتماد على الدولار فقط ورفع من قيمة العملة الوطنية ٠

٤. محاربة الفساد الاداري في كافة دوائر الدولة والتهرب الضريبي وتوكيل العمل الى اشخاص ذوي خبرة فنية ومهارات عالية ٠

٥. يجب وضع خطة مدروسة للموازنة العامة من خلال خبراء اقتصاديين وفق ظروف العراق في الوقت الراهن ٠

٦. تشجيع ودعم الانتاج المحلي ودعم القطاع الخاص للتقليل من حجم البطالة ٠

المصادر

- القران الكريم ٠
- اولاً: الابحاث

١- د٠ادريس ابابا اوطو اكونجديت :"التمويل بالعجز بين الانتعاش الاقتصادي والتضخم النقدي "،٢٠١٥ ، ص٢ ٠

٢- اسماعيل خليل رمضان : " المحاسبة الضريبية " ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص ٢٩ ٠

٣- بن سنوسي ليلى وجديد مسعودة :" الضرائب واثارها على التنمية الاقتصادية " ، الجزائر ، ٢٠٠٢ ، ص٥٥ ٠

٤- د٠حامد عبد حداد :" المديونية العراقية "،منشور في مجلة الدراسات العليا في جامعة بغداد ، العدد ٣٣، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٥ ٠

٥- حامد عبدالمجيد دزار ومحمد عمر ابو دوح: "مبادئ المالية العامة " ، مصر ، منشور في الدار الجامعية شارع زكريا نعيم الابراهيمية ، الاسكندرية ، طبعة ٢٠٠٥، ص ٤٥ -٤٧ ٠

٦- د٠ حسن عبدالكريم سلوم ود٠محمد خالد المهايني : "الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)"، منشور في مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ٦٤ ، ٢٠٠٧ , ص ٩٥ – ٩٦ ٠

٧- ا٠م٠ دنان راضية:" عجز الموازنة العامة في الجزائر (اسباب وحلول)"، الجزائر ،٢٠٠٩ ، ص٥ ٠

٨- م٠د٠رافعة ابراهيم الحمداني وم٠م٠ ميادة سالم الاعرجي :" دراسة اثر المديونية على سياسات الاستثمار "، منشور مجلة الادارة والاقتصاد بغداد،العدد ٨٤ ،٢٠١٠ ، ص ١٤٨ ٠

٩- رضا صاحب ابو حمد الـ علي :" المالية العامة " ، منشور في الدار الجامعية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦٩ ٠

١٠- سالم ، منال عبدالله : " العجز في الموازنة العامة وأثارها "٢٠١١، منشور على الموقع الالكتروني الرسمي لجامعة عدمة ، كلية الاقتصاد .
١١- م. سالم عبدالحسين سالم :" عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)"،كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، منشور مجلة العلوم الاقتصادية والادارية بغداد ،العدد١٨،المجلد١٨، ٢٠١٢،ص ٢٩٦-٢٩٧ .
١٢- د.عادل فليح العلي : "المالية العامة والتشريح الضريبي " ، دار الحامد للنشر والتوزيع ط ١، ٢٠٠٣ ، ص ٢٠٥ .
١٣- عبدالمجيد قدي :" المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،٢٠٠٣،ص ٢٠١ .
١٤- د. فليح حسن خلف :" المالية العامة ، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي " ، عمان ،ط١ ،٢٠٠٨ ،ص ٢٠٤ .
١٥- ا. قحايرية امال :" اسباب نشأة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية " ، جامعة الشلف الجزائر ، منشور في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد ٣ ، ٢٠١٠ ، ص ١٣٦ .
١٦- م.م. محمود جمام :"النظام الضريبي واثاره على التنمية الاقتصادية" ، دراسة حالة الجزائر ، ٢٠١٠ ،ص ٦٤ -٦٥ .
١٧- مريم مساعدة :" مفهوم الميزانية " ،بحث منشورة على الموقع الالكتروني www.mawd٢٠٠٣.com ، ٢٠١٦ .
١٨- مصطفى سيد محمد:" الاثار السياسية والاقتصادية للدول العربية "،٢٠٠٤ ،ص٥ .بحث منشور على الموقع الالكترونيwww.aljazeera.net
١٩- م.م. نجم عبد عليوي : " دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)" ، جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد ، منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد ١٣ ،ط ٤ ،٢٠٠٩ ،ص ٤ .
٢٠- ا.هناء الاديمي : " التضخم واثاره الاقتصادية والاجتماعية "، ١٩٩٩،ص١-٣ .